

السادات في رسالة تاريخية لمجلس الشعب: أريد تصحيحاً دستورياً للممارسة السياسية
تلاقت مصالح الاقطاع واليسار في مؤامرة لاحتباط التجربة الديمقراطية
في رسالة تاريخية بعث بها الرئيس أنور السادات أمس ،
الى مجلس الشعب أكد الرئيس : أنه حريص على أن
ينم تصحيح المسار الديمقراطي والممارسة السياسية في مصر
وفقاً للدستور والقانون ناصاً وروحاً وقال الرئيس ان الحرية
والديمقراطية قد اصبحتا حقوقاً طبيعية لا رجعة فيها ولا مساومة
عليها .

المنعطف الدقيق في تاريخه الحافل .
ومنذ اللحظات الأولى التي حملتني
فيها جماهير شعبنا العظيم شرف
المسئولية وأمانتها ، أخذت على عاتقي
الدعوة الى توفير جميع الضمانات
والمطالبات التي تكفل انطلاق شعب
مصر العربي الى آفاق رحبة من الانجاز
والبناء وازالة كل السلبات التي تعترض
سيرته .

وقال انه احساساً منه بأن التجربة
تعرض للخطر وفي مواجهة المؤامرة
الحاقدة التي نفتت فيها المسالحي العفنة
للاقطاع المنحجر ومدعى اليسار ، فلقد
لجأت الى الشعب لكي يقول كلمته في
استفتاء شعبي حتى يكون التصحيح من
الشعب ودستوريا .

واضاف الرئيس انني حرصت أن
أضع الحقائق أمام المؤسسات الدستورية
للدولة ، ولقد قلت - وما زلت أقول -
انني سوف اعطى مزيداً من الديمقراطية
في مواجهة مشاكل الديمقراطية ومزيداً
من الاشتراكية في مواجهة مشاكل
الاشتراكية .

وفيما يلي نص رسالة الرئيس
السادات التي نلت في جلسة مجلس
الشعب أمس ..

السيد المهندس سيد يرعى ..
رئيس مجلس الشعب

وكتبت في كل هذا حرصاً على تحقيق
التوازن الدقيق بين مصلحة الفرد ومصلحة
المجتمع ككل ، لان المجتمع - في النهاية
- هو جماع افراد يؤمنون بقيم معينة ،
ويدينون بالولاء المطلق لبلدهم المجيد
الذي كتب أنصع الصفحات في تاريخ
البشرية على امتداده ، وقدم للعالم
رصيداً هائلاً من الفكر والقيم السامية
والمثل العليا والانتجازات الرائعة .

ومن هنا كان اصرارى على وضع
الضمانات والضوابط التي تجعل قلوبنا
مطمئنة الى حاضر مصر ومستقبلها ،
ونفوسنا واثقة من أن الاجيال المتتابعة
من ابنائنا سوف تواصل حمل الرسالة
في ظروف مواتية للعمل الوطنى السليم
وكان طبيعياً أن نتجه الى تحقيق
نلك الغاية القومية عن طريق أمرين ،

بحية طبية وبعد ..
فقد كان حجر الزاوية في ثورة
الخامس عشر من مايو هو بناء مجتمع
تسوى متماسك ، قادر على الوفاء
بالالتزامات القومية ، والتصدى لكافة
التحديات التي يواجهها الوطن في هذا

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

تمارس السلطة وتتحمل المسؤولية ، واصبحت هناك قنوات متعددة للتعبير عن الإرادة الشعبية ، وارسيت قواعد واضحة للسلوك الاجتماعي والسياسي ، بحيث يستطيع كل عضو صالح في الجماعة أن يعبر موقمسه ، ويفي بالتزاماته .

كذلك استطاع شعبنا أن يضع الحدود الفاصلة بين النشاط الفردي والجماعي المتاح والمطلوب في مجتمع ديموقراطي حر . وبين الممارسات السلبيّة والتجاوزات التي تنال من جلال المسيرة الشعبية وتضع العراقيل أمام عجلة التقدم .

وكنا - والشعب معنا - حريصين على الحفاظ على التجربة وتطويرها بما يضمن لها النمو والتقدم ، دون أي مساس بما اعتبرناه جميعا أسس مجتمع مصر الجديد . وهي الاشتراكية والديموقراطية ، والسلام الاجتماعي ، والوحدة الوطنية .

وتذكرون انني قلت اكثر من مرة ان العيوب التي قد يكشف عنها التطبيق لن تزيدنا الا اصرارا على المضي في الطريق وتصميها على تحقيق هذا الهدف القومي الاسمي ، فقلت بالحرف الواحد [لمشاكل الاشتراكية .. مزيد من الاشتراكية ، ومشاكل الديموقراطية .. مزيد من الديموقراطية] .

ومضى الشعب في مسيرته ، يعمق مفهوم الديموقراطية ويصححها ، واخذت التجربة تعزز كل يوم حقائق جديدة جعلت مصر منارة للحرية والديموقراطية الحقيقية ، البعيدة عن الزيف والاتجار بالشعارات .

اولهما ترسيخ القيم المصرية الاصيلة وتنقيتها من الشوائب التي علقت بها نتيجة تراكمات طويلة متعددة ، والثاني ارساء قواعد للممارسة الصحيحة ، بحيث يتمكن الافراد - وقد حصلوا على حقوقهم وفرصهم كاملة - من التحرك كمجتمع رشيد ، يؤثر المصلحة العامة ويبتعد عن الانانية والذاتية ، يركز على البناء ، وينأى عن الهدم ، يعمق الحب والمودة ، ويستأنصل الحد والكراهية ، يتمسك بكل ما هو ايجابي ، ويؤذي كل ما هو سلبي . يحقق التضامن والتكامل ، ويمنع الاستغلال والفرقة . يتعامل مع الواقع المعاصر من منطلق علمي ، يدعم فيه التزاوج التام بين المفاهيم العلمية الحديثة والقيم الروحية التي هي جوهر الوجود المصري ذاته ، بحيث تبني مصر الحديثة على اساس الحقائق بركب التطور العلمي الهائل الذي تم احرازه في ربيع القرن الاخير ، وتصبح قاهرة على الانطلاق الى الافاق اللانهائية في المستقبل . كل هذا دون أن تفقد أصالتها أو تتخلى عن جذورها . وهذا هو المعنى الذي عبرنا عنه حين رفعنا راية العلم والایمان .

ومن الحقائق الثابتة التي أعتز بها وأفخر ، ان جماهير شعبنا الواعي قد تجاوبت مع هذه الدعوة تجاوبا تلقائيا رائعا ما كان يمكن أن يتحقق الا من شعب بهذه العراقة والاحالة ، يستند الى جذور تضرب في أعماق التاريخ الانساني .

ومضت الجماهير تحقق المكاسب المتتالية على طريق الحرية والديموقراطية السليمة ، فقامت مؤسسات الشعب

لزما - والحال هذه - ألا نتريد في سلوك الطريق الذي يكفل وقف هذا العبث بمصالح الجماهير .

وزاد من جسامة الوضع ان هذا التخريب في بنيان مصر كان يحدث في فترة هي من ارجح الفترات في تاريخنا: فبعد ان خرجنا منتصرين من معركة العبور واسترجعنا كرامة مصر والامة العربية ، واجهنا - بنفس العزيمة والتصميم - معركة السلام التي لانقل ضراوة واهمية عن المعركة العسكرية، والواقع انها وجهان لعملة واحدة ، فيها - معا - يندفان الى تحوير الارض واستخلاص الحسق ، ومن التفريط في حق مصر وشعبها الا نؤمر لها الاستقرار والامان في وقت نتخوض فيه هذه المعارك الضارية .

وانطلاقا من احساسى بأن التجربة تتعرض لخطر داهم اذا استمرت تزح تحت وطأة هذه الحملة من اقلية صغيرة غير مرتبطة بشعب مصر وترابها في وجدانها وفكرها ومصالحها ، فقد حرصت على ان يتم هذا العمل التصحيحي لمسار ثورة ١٥ مايو، على اساسين :

اولا : ان يتحقق في ظل سيادة القانون وبها ينسجم تماما معه في نصه وروحه ، وحيث ان الدستور - وهو اول دستور دائم تشهده مصر منذ مدة طويلة - هو أبو القوانين ومرجعها الاساسي ، فكان من المتعين ان تسيير عملية التصحيح في الاطار الدستوري السليم .

ثانيا : ان تسترك القاعدة العربية لشعبنا في هذا العمل ، لان الشعب هو الهدف والامل ، ثم انه هو التصادر

غير ان فئة قليلة قد خرجت على هذا الاجماع الشعبي الجارف ، وحاولت ان تنخر في بناء الوطن ، تحقيقا لمكاسب ذاتية رخيصة على حساب الجماهير الكادحة ، صاحبة المصلحة الحقيقية في كل خطوة يخطوها الوطن الى الامام ، وحاولت هذه الفئة المضللة ان تتسلل الى مكاسب الشعب فتختلسها ، وان تنقض على انجازاته فتهدمها ، وتهوى على التجربة الديمقراطية فتجهضها ، وكانت التقلبة التي التفت حولها هذه الفئة هي الحقد على نجاح التجربة ، والرقبة في اليرداد بالوطن الى ايام عجاف ، كانت الديمقراطية فيها في مخنة ، والقانون في غيبة والعدالة بعبدة عن الازهان ، والاعتداع والشعب معانيا ومقاسيا .

واذ حاولت هذه الزمرة الانتقشاش على مكاسب الشعب لتقيم بدلا منها هيكلا هشاً تذروه الرياح ، فقد كان طبيعيا ان تركز هجمتها الباغية على القيم التي نعصنا من كل سوء ، وعلى الممارسة التي نريد ان نجعلها علامة مضيئة على الطريق ، وحسين تلاتت المصالح العفنة ، لم يعد هناك وازع يحول دون اشتراك الاقطاع المتحجر مع مدعى اليسار في مؤامرة واحدة على التجربة الديمقراطية ومؤسسات الشعب التي تقوم عليها .

وحماية للتجربة الديمقراطية ، ومنعا من تشويه معالمها وصورتها ووضعها للحد بين الحرية والنوضى ، وبين الديمقراطية والعدمية ، وبين الرأى والتآمر ، وبين النقد الهادف واطلاق السموم التي تهدف الى تشكيك الشعب في كل ما أنجزه ، وزرع اليأس في نفوس أبنائه ، كان



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

على صياغة حقوقه وحماية مسيرته من
كيد العابثين والطامعين .

وأعمالا لهذين المبدأين ، طرحت على
الشعب تصورا للاستلزامات الديمقراطية
للتصدي لهذا التخريب بما يردعه ويبطل
مفعوله ، دون مساس بالحسرية
والديمقراطية اللتين اعتبرهما حقسا
طبيعيا لا رجوع عنه ولا مساومة فيه .

وتطبيقا للمادة ١٥٢ من الدستور
رأيت طرح الموضوع على الجماهير في
استفتاء عام ، يدور حول مبادئ سنتة
نص عليها قرار رئيس الجمهورية رقم
٢١٤ لسنة ١٩٧٨ ، بدعوة الناخبين
الى الاستفتاء على مبادئ حماية الجبهة
الداخلية والسلام الاجتماعي (مرفق أ) .
وفي يوم ٢١ مايو ١٩٧٨ ، تحققت
الإرادة الشعبية بأبهى صورها ، إذ
بلغت نسبة المشاركة في الاستفتاء
٨٥٪ من مجموع الأشخاص المقيدين
بجداول الانتخاب .

وقد ثبت من عملية الاستفتاء طبقا
لبيان وزارة الداخلية الصادر في هذا

السأن « مرفق ب » أن المواطنين الذين
مارسوا حقهم بلغ عددهم ٢٤.٠٢٨.٢٨٥
ناخبا ، قالت نسبة ٩٨.٢٩٪ منهم
« نعم » مع الشرعية والديمقراطية
والحرية ، وضد التخريب والعبث
بتأدار الشعب .

ان كل هذا يعتبر انجازا جسديا
يضيفه الشعب بحسه التاريخي العميق ،
الى سجل انجازاته على طريق الحرية
وال تطوير الديمقراطية ، لان اعظم سباج
للديمقراطية والحرية ، هو نقيتها
من الشوائب التي تسيء اليها وتشوه
صورتها بما يجعلها تريبة للفوضى ،
وقناعا للتخريب والتشكيك في قدرات
الشعب ، وبابا للانقضاض على قيمه
التي حافظت على بقائه صلبا منهاسكا
عبر القرون .

وللحقيقة والتاريخ ، رأيت أن أضغ
هذه الحقائق ووثائقها أمام المؤسسات
الدستورية بالدولة .

والله يحى وطننا الغالى ويرعى
مسيرته الجيدة . □